الأيام
العدد ٢٣١٥
٨ يوليو ٩٥م

قضايا

مبادرة جادة

لا يزال الحديث عن مسألة الاحلال والبحرنة والتدريب، يأخذ مداه النظري الذي يحمل في احشائه وجهات نظر متعددة واجتهادات متفاوتة بين اطراف العمل الثلاثة: الحكومة ممثلة بوزارة العمل والشئون الاجتماعية، والقطاع الخاص ممثلاً بغرفة التجارة والصناعة، والعمال ممثلين باللجنة العامة لعمال البحرين.

واذا كانت هذ المسألة قد رفعت شعاراً للجنة العامة في دورتها الجديدة حيث اعتبرت الإحلال والبحرنة طريقاً للتنمية، فإنها – أي اللجنة العامة – لخصت الموقف العام في التعاطي مع موضوع من أهم الموضوعات التي تثير جدلاً على المستوى المحلي.

ومع التصريحات الاخيرة لوزير العمل الجديد عبدالنبي الشعلة فإنه يمكن القول ان الحالة «العمالية» لا تزال قائمة لدى المسئولين في أطراف العمل الثلاثة. وانها مسألة أشبعت من الحوارات والآراء ما يكفي للدخول في أتون الترجم العملية ووضع آلية التنفيذ، بحيث تكون مدروسة بشكل واقعي لينظر بعين الاعتبار الى مفهوم البحرنة بصورة جديدة وجدية وتميز خاضعة للتفسيرات المتناقضة.

وللوصول الى صيغة عملية قادرة على سبر غور موضوع البحرنة، فان أضلاع المثلث بحاجة للوصول الى تقاطعات قادرة على دفع عجلة البحرنة للأمام دون عراقيل. اذ لا يمكن للجنة العامة، وحدها أن تطالب بالتدريب والاحلال والبحرنة دون أن يتناغم معها الجانب الحكومي والقطاع الخاص. ولأن الاضواء أساساً على القطاع الاخير، فإنه مطالب ببرامج عملية تبعده عن السلبية التي اتسم بها خلال الفترة الماضية.

والمقصود ببرنامج عملي، هو البحث الجدي عن مكمن الخلل الذي أدى الى وجود عاطلين محليين مقابل فائض في العمالة الاجنبية، اضافة لدراسة الظاهرة بكل تجلياتها وافرازاتها وتأثيراتها على الواقع الاجتماعي بشكل عام وبالتالي على واقع القطاع الخاص الذي يهيىء له بأن يمسك المزيد من الصلاحيات لصياغة التوجه الاقتصادي القادم.

وفي هذا الجانب لا بد من الاشارة الى أن الحديث عن رخص اجور العمالة الاجنبية، هو حديث كشفت التجارب عن عدم مصداقيته اذا أخذ بالاعتبار الالتزامات التي تقوم بها الدولة تجاه هذا العامل بدءاً من تأشيرات الدخول وانتهاء برصف الشوارع لاستيعاب المزيد من الحركة المرورية وما يفرضه ذلك من زيادة في عدد الكادر الوظيفي المنظم لهذه العملية، ناهيك عن المرافق الاخرى من كهرباء وماء وصحة... الخ.

وليس المطلوب الآن إقرار مواقف أصبحت في عداد الماضي الميت، الذي لا يستطيع أن يدافع عنه أحد، بل ان ما هو مطلوب رؤيا استراتيجية تخطط لجيل تخرج لتوه وآخر ينتظر منذ فترة، وثالث ستضعه مخرجات التعليم على قائمة الانتظار.

وما هو مطلوب ايضا أن يوفق الجانب الحكومي في معادلة البحرنة بشكل أكثر جدية عبر قوانين تبحث عن مصلحة المواطن والمصلحة العامة التي هي في النهاية مصلحة القطاع الخاص كجزء من هذا المجتمع.

رضي الموسوي